مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: أ. فراس مروان كسار، د. خالد محمد أومري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1719
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 00:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية*

أ. فراس مروان كسار**

د. خالد محمد أومري***

البحث جزء من أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

*تاريخ التسليم: 2018/7/18م، تاريخ القبول:2018/12/1م.

**طالب دكتوراه جامعة حلب/ سوريا.

***أستاذ مساعد/ جامعة حلب/ سوريا.

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.2545391

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال عينة من الشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، والخاضعة لهيئة الأوراق والأسواق المالية خلال فترة امتدت من 2010 -2015.

اعتمد الباحث في قياس المتغير المستقل على قواعد حوكمة الشركات في إجراء تحليل محتوى تقارير الحوكمة الصادرة عن الهيئة بشكل سنوي وفقا للقرار رقم (31/م) للعام 2008، وتم قياس المتغير التابع لممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية بالاعتماد على نموذج McNichols,2002، بالإضافة إلى الاعتماد على ثلاثة متغيرات معترضة لضبط العلاقة بين المتغيرين والتخفيف من الخطأ العشوائي تمثلت في (حجم الشركة، نسبة المديونية، تحقيق الشركة للأرباح) واعتمد الباحث على نموذج الانحدار اللوجستي لاختبار الأثر بين المتغير المستقل والتابع وإيجاد دالة الانحدار. وقد توصل الباحث إلى نتائج عدة، أهمها عدم وجود أثر معنوي بين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وممارسات إدارة الأرباح في البيئة السورية، وقام بصياغة توصيات عدة، من أهمها إجراء دراسات بهدف تعديل القرار رقم (31/م) عبر إضافة فقرات تؤكد على القائمين بأعمال الحوكمة أهمية القيام بإجراءات رقابية تهدف إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: قواعد حوكمة الشركات، ممارسات إدارة الأرباح.

The Impact of Compliance with Corporate Governance Rules in Reducing Profit Management Practices

-An Empirical Study on Private Banks and Insurance Companies Listed in Damascus Stock Exchange Market –

Abstract:

This study aims to identify the impact of complying with corporate governance rules in reducing profit management practices through a sample of companies listed in the Damascus Securities Exchange Market and subject to the Commission on Financial Markets and Securities during the period 2010 - 2015. The independent variable measured by the researcher adopted the rules of corporate governance to conduct a content analysis of the corporate governance reports issued annually by the Commission in accordance to resolution No. (31) of 2008. The dependent variable was measured by profit management practices based on the McNichols model 2002، in addition to using three control variables، company size، debt ratio، and company's profitability، to control the relationship between the variables and to reduce random error.

The researcher relied on the logistic regression model to test the impact between the independent variable and the dependent one and find the regression function.

The researcher concluded several results، the most important is that there is no significant impact between compliance with the rules of corporate governance and profit management practices in the Syrian environment. The researcher wrote several recommendations; the most important is to conduct studies that aim at amending the resolution no. (31 / M) by adding paragraphs that emphasize the importance of carrying out control procedures that aim at disclosing profit management practices.

***Keywords**: Corporate Governance Rules، Profit Management Practices.*

المقدمة:

تعد الأرباح محور عمل أي شركة، وهدفها الأساسي التي طالما تسعى لتحقيقه، إذ إن تحقيق الأرباح يعد العامل الرئيس للحكم على استمرارية أنشطة الشركة وديمومتها، وقد بينت الدراسات أن الربح يؤثر ويتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات، إضافة إلى وجود مفاهيم عدة وتعريفات له تختلف باختلاف الناظر إليه والهدف منه، وتعد فكرة إدارة الأرباح أحد الأفكار التي تدور في هذا المجال وأحد التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة للشركات وتحقيق التوافق مع التغييرات المتسارعة في البيئة الخارجية والداخلية.(المرياني،2015،ص12)خاصةً أن بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة شهدت تحويلات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة التي يترتب عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية والتي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية، (أحمد سامح، 2008، ص115) عبر استخدام أساليب عدة لإظهار نتائج الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتوافق مع أهداف الإدارة.(Mulford.C, 2005, P288)ويطلق عادةً على هذه الأساليب مسميات عدة مثل المحاسبة الاحتيالية Aggressive Accounting، إدارة الأرباحEarning Management، وهي تنطوي جميعها على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي.(Amart. O, 2005) الأمر الذي يؤدي إلى تضليل في المعلومات التي تنشرها الشركات سنوياً ، وفقدانها لمصداقيتها

مما يؤثر في قرارات المستثمرين، إذ إن انهيار العديد من الشركات راجع إلى عدم الامتثال بمبادئ المحاسبة وغياب الإفصاح والشفافية ، وعدم إظهار المعلومات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الشركات، وفي سبيل الحد من هذه الأعمال الاحتيالية ظهر مفهوم حوكمة الشركات وزاد الاهتمام بهذا المفهوم إلى أن أصبح واحداً من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات، لذلك فقد قامت كثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا المفهوم والحث على تعميم تطبيقه في مختلف الشركات، ففي عام 2002 تم إصدار قانون (Sarbones Oxley) الذي ركز على دور الحوكمة في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي واجه عددا من الشركات من خلال تفعيل دور الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس الإدارة، (العابدي، 2016، ص أ) وفي سورية تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات فتم إصدار القرار رقم (31/م) بعنوان (نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات) في عام 2008 ليعكس رغبة واهتمام الحكومة في دفع الشركات لتوفير معلومات محاسبية تتمتع بقدر كبير من الجودة.(القرار رقم 31/م، 2008)

مشكلة الدراسة

أصبحت قضية الحصول على المعلومات صادقة وموثوقة من القضايا الملحة والمهمة لرجال الأعمال والمستثمرين، فهم بحاجة لمثل هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الصحيحة، وتشكل البيانات المالية التي تفصح عنها الشركات المصدر الرئيس للمعلومات، والتي يجب أن تتسم بالمصداقية والموثوقية ما أمكن، ولتحقيق ذلك قامت سورية بإصدار عدد من القرارات المهمة منها القرار رقم (31/م) لعام 2008 الناظم لقواعد حوكمة الشركات والممارسات السليمة لإدارة الشركات وألزمت الشركات المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق هذه القواعد، على اعتبار أن تطبيقها سيعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة ، ويحد من ممارسات إدارة الأرباح، وعليه فإنه يمكن تقسيم مشكلة الدراسة إلى مشكلة رئيسية تمثلت في التساؤل (هل يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟) ومشاكل ثانوية تمثلت في التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تلتزم المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م)؟
- هل مارست المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح؟
- هل يوجد فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م)؟
- هل يوجد فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
- هل يوجد أثر لكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه، فممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى تزييف الحقائق ونشر معلومات مضللة لها انعكاسات سلبية على جميع المستفيدين من هذه البيانات، ولها مخاطر اقتصادية محتملة تتمثل في انهيار وإفلاس العديد من الشركات، وفي المقابل فإن حوكمة الشركات تعد بمنزلة الحصن الحصين التي تحمي مصالح مختلف المستفيدين (سواءً من داخل الشركة كالمساهمين أو من خارجها كالمستثمرين والمقرضين) ، وتسعى لتكون المعلومات المالية على اعلى مستوى من المصداقية والموثوقية بعيدة عن أعمال الغش والاحتيال، لذا ارتأى الباحث إجراء مثل هذه الدراسة للنقاط التالية:

1. استعراض المخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات.
2. الكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
3. إفادة القائمين والمشرفين على سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية من خلال النتائج التي سوف يتم التوصل إليها من هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق هدف رئيس وأهداف فرعية، تمثل الهدف الرئيس في معرفة أثر التزام المصارف الخاصة وشركات التأمين العاملة في سورية بقواعد الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أما الأهداف الفرعية فتمثلت في معرفة:

1. مدى التزام المصارف الخاصة، وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).
2. مدى ممارسة المصارف الخاصة، وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.

3. مدى وجود فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسة إدارة الأرباح من عدمها.
4. مدى وجود فروق بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسة إدارة الأرباح من عدمها.
5. أثر حجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
6. أثر درجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
7. أثر كفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

بالإضافة إلى الأهداف سابقة الذكر فقد هدفت الدراسة أيضاً إلى الوصول إلى نتائج عدة تغني البحث وتثري المكتبة العلمية، وكذلك وضع توصيات عدة قد تسهم في حل المشكلة التي تعالجها الدراسة.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وسعياً لتحقيق أهدافها قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

1. تلتزم المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).
2. لا تمارس المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.
3. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى معنوية 5%.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية 5%.
5. لا يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
6. لا يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
7. لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
8. لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- حدود موضوعية: تمثلت في دراسة أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار لثلاثة متغيرات معترضة (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، كفاءة الإدارة).
- حدود مكانية: اقتصرت على البيئة السورية تحديداً المصارف الخاصة التجارية وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية.
- حدود زمانية: تمثلت في الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2015، وسبب ذلك أن القرار رقم (31/م) والناظم لقواعد حوكمة الشركات في سورية صدر في منتصف عام 2008، وعليه استثنى الباحث عام 2009 ؛ لأنه العام الأول لبدء تطبيق قواعد الحوكمة، وكانت آخر سنة غطتها الدراسة هي 2015 لأن النموذج الذي اعتمد عليه الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح يتطلب التدفقات النقدية للسنة التالية ، وبالتالي فإذا ما قرر الباحث إضافة عام 2016 فإنه بحاجة لبيانات التدفقات النقدية للعام 2017 وهذه البيانات لم تكن منشورة حتى تاريخ إعداد الدراسة.

الدراسات السابقة والإطار النظري

1. دراسة (العابدي 2016).

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات داخل الشركة ومستوى الجودة في المعلومات المحاسبية، من خلال التطبيق على شركة أليانس لعام 2014، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة موضوع الدراسة ومستوى الجودة في المعلومات المحاسبية.

2. دراسة (الفضل وآخرون، 2015).

هدفت الدراسة إلى اختبار عدد من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثر ذلك الدور بكل من نسبة الملكية الإدارية ونسبة السعر/ القيمة الدفترية للسهم، وذلك على الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 91 شركة، وتوصل الباحثان إلى أنه يوجد دور رقابي مهم لمجلس الإدارة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، في حين أنه لا يوجد دور رقابي مهم ة للجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصل الباحثان إلى أنه كلما زادت جودة قسم المراجعة الداخلية في الشركة زادت ممارسة إدارة الأرباح مما يعني قيام مجلس الإدارة بتوظيف قسم المراجعة الداخلية في الشركات باتجاه ممارسات إدارة الأرباح.

3. دراسة (زين، 2015).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، لأن الجوانب المختلفة لهذه المبادئ تركز على التأثير في طبيعة العمل وذلك من خلال مجموعة من القضايا الأساسية التي تحد من قدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من ممارسة أي نوع من الإجراءات المحاسبية المتحيزة.

4. دراسة (فداوي، 2014).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، والإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية خلال فترة ممتدة من 2007 إلى 2009 م، وخلصت الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة احصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والافصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وعدم وجود مؤشرات ذات دلالة احصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من هذه الممارسات.

5. دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، لإدارة الأرباح، ثم قياس مستوى الحوكمة داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى، ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة هي علاقة عكسية، إذ كلما ارتفعت درجات الحوكمة في الشركة أسهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

6. (Zahrohand Hamidah، 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في زيادة أداء الشركات، بالتطبيق على الشركات المطبقة لدليل حوكمة الشركات والمدرجة ضمن سوق اندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى 2014، وقد بلغ عدد المشاهدات 133 مشاهدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على إجراء تحليل محتوى لدليل الحوكمة في قياس المتغير المستقل، أما المتغير التابع أداء الشركات فتم قياسه عن طريق المكاسب العائدة عن الأصول، وقد أضاف الباحثان متغيرين معترضين لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمستقل تمثلا في حجم الشركات ودرجة الرفع المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة كان له أثر سلبي في التأثير على ربحية الشركات، بينما عدد مرات اجتماع لجان التدقيق وجودة التدقيق كان لها أثر إيجابي، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكل من حجم الشركات ودرجة الرفع المالي على الربحية.

7. (Yulia and other، 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة الجيدة وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي على إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مؤلفة من 45 شركة مدرجة ضمن سوق اندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2010- 2014)، وأظهرت الدراسة أنه فقط المتغير درجة الرفع المالي كان له أثر معنوي في تخفيض ممارسات الشركات لإدارة الأرباح، أما الحوكمة الجيدة وحجم الشركات لم يكن لها أي أثر معنوي على إدارة الأرباح.

8. (Shah، 2009)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الحوكمة وإدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من 53 شركة باكستانية، اعتمد الباحث في قياس جودة الحوكمة من خلال ثلاثة أبعاد مجتمعة هي: هيكل مجلس الإدارة، هيكل الملكية، واستقلالية لجنة التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين جودة الحوكمة وإدارة الأرباح وأن هذه العلاقة ضعيفة، مما دلّ على ضعف فاعلية آليات الحوكمة في الشركات المدروسة في ضبط ومراقبة إدارة الأرباح.

9. (Agarwal، 2008)

هدفت الدراسة إلى اختبار قوة العلاقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية، وذلك على أساس مجموعة من العوامل التي رأي الباحث أنه يمكن استخدامها في إطار الحوكمة الجيدة للشركات تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتم توزيع استبانة مكونة من 17 سؤالا على عينة من 48 محاسبا مهنيا في الهند، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المراجعة، نظام الرقابة الداخلية والمحاسبة الإبداعية، إذ يظهر تأثير كلا منهما بطريقة إيجابية للحد من هذه الممارسات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين هيكل الديون والمحاسبة الإبداعية، فالشركات التي لديها عجز مالي ستلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية بشكل كبير، كما أن عامل زيادة المنافسة يؤدي إلى تقليص مشاكل الوكالة بين مجلس الإدارة والمساهمين وبالتالي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

10. (Jaiswall، 2006)،-10

هدفت هذه الدراسة إلى بيان آثار تغيير طرق تقييم المخزون في إطار المحاسبة الإبداعية على ربحية الشركة، بحيث أكدت أن الاختيار في طرق تسعير المخزون لا يغير من واقع الأحداث الاقتصادية للشركة ولكنه يؤثر على الضرائب من جهة وعلى قيمة الأرباح المحتجزة من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحسين أداء كل من لجان المراجعة والمحللين الماليين، بحيث يمكن لكل منهما المتابعة المستمرة للمخزون ومعدل ربحية السهم تفادياً لتقديم انطباع مظلل في تسعير مخزون الشركة عن طريق المحاسبة الإبداعية.

11. (Osma11)-، (2005).

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير ارتفاع مستوى آليات الحوكمة في الحد من ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الاسبانية حيث أجريت على عينة مكونة من 78 شركة غير مالية باستخدام بيانات للفترة 1999- 2001، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لا يؤثر في ممارسات إدارة الأرباح، وأن وجود الأعضاء المستقلين ضمن لجنة التدقيق لا يحد من هذه الممارسات.

ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بطريقة قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، فاعتمد الباحث لقياس المتغير المستقل لقواعد حوكمة الشركات على إجراء تحليل محتوى لتقارير الحوكمة السنوية الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي تتوافق مع متطلبات القرار (31/م) للتوصل إلى نسب تعبر عن مدى الالتزام الفعلي للشركات بها، كما اعتمد الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح على أحد النماذج المستخدمة في قياس المستحقات وهو نموذج McNichols)،(2002، يتميز هذا النموذج بالدقة كونه يجمع بين نموذج (Jones،1991)، ونموذج (Dechow and Dichev،20002)، كما يتميز بملائمته لطبيعة عمل الشركات المالية موضوع الدراسة، كونه يعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى معامل أخرى سيتم توضيحها لاحقا في الدراسة، كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها باختلاف بيئة الدراسة حيث شملت الدراسة الحالية شركات مالية (مصارف- تأمين) تعمل في السوق المالي السوري.

الإطارالنظري للدراسة

1 ممارسات إدارة الأرباح

1-1 مفهوم إدارة الأرباح

يعتقد كثير من الباحثين أن السياسة المحاسبية تعد المحور الأساس الذي تدور في فلكه ممارسات إدارة الأرباح، وكان من غير المعقول وضع تعريف لإدارة الأرباح بمعزل عن السياسات المحاسبية التي تمثل أدوات التطبيق العملي لإنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب في مجال محدد.

وعليه فإن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية بأن تكون أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط الشركة، ولتطبيقها ينبغي على إدارة الشركة الاسترشاد بالاعتبارات الثلاثة الآتية:

أ. الحيطة والحذر: يمثل هذا الاعتبار الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة.

ب. تغليب الجوهر على الشكل: يعني اختيار السياسات المحاسبية التي تتفق مع الجوهر وليس فقط مع الشكل القانوني أو التنظيمي.

ت. الأهمية النسبية: يعني مراعاة الأهمية النسبية للبنود المحاسبية المختلفة عند اختيار السياسة المحاسبية لمعالجتها.(الفضل، 2015، ص199)،ومما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات تترك للإدارة مساحة واسعة للتأثير في معالم السياسة المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية ونوعيتها، فالسياسات المحاسبية المختلفة يمكن أن تعطي مجموعة متباينة من المعلومات المحاسبية، وعليه فإن المرونة وعدم الاتساق في الأعراف المحاسبية الموجودة في الواقع العملي، والحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار من بين السياسات في اطار من الإفصاح الذكي عن المعلومات من خلال الممارسات البديلة لهذه السياسات، أدى ذلك كله إلى ظهور ما يعرف بإدارة الأرباح، والتي تعني التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية للتأثير على الأداء الاقتصادي والمالي للشركة، لتحقيق مكاسب محددة(Sun. ،2008).

هذا الفهم لمفهوم إدارة الأرباح قد معظم نماذج الكشف عن ممارساته قائمة ومعتمدة على التغيير في السياسات المحاسبية أو التقديرات، أو حتى تغيير توقيت تطبيق المبادئ المحاسبية الإلزامية منها والاختيارية، ولكن بصدور البيان رقم (20) عن مجلس المبادئ المحاسبية، الذي يلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في الطرق والمبادئ والإجراءات المحاسبية ضمن الإيضاحات المرفقة بتقاريرها المالية، بدأت عندها ممارسات إدارة الأرباح بالتقوض، فظهرت ممارسات جديدة ذات طبيعة تشغيلية، فأصبح المديرون يمارسون عمليات إدارة الأرباح بالاعتماد على العمليات التشغيلية عبر مسالك عدة مثل منح الزبائن والعملاء خصومات ومزايا تحفزهم على التعامل مع الشركة دون غيرها، أو بهدف تحفيزهم على القيام بعمليات الشراء قبل المواعيد المعتادة عليها، بهدف ضغط عمليات البيع مما يترتب عليه نقص في رصيد المخزون مقابل زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية بزيادة رصيد النقدية أو المدينون، أو عن طريق الإنتاج بمستويات أكبر مما تتطلبه مبيعات الفترة الحالية، ويساعد ذلك على خفض كلفة وحدة المنتج وتقليص نسبة المصاريف غير المباشرة إلى إجمالي المصاريف التشغيلية والتأثير على رأس المال العامل بزيادة رصيد المخزون وهامش الأرباح(Miller. ،2009).

وعليه فإنه يمكن القول إن إدارة الأرباح تعني الممارسات المقصودة من قبل الإدارة لإحداث تغييرات في أداء الشركة سواءً نحو الأفضل أو الأسوأ حسب ما تقتضيه طبيعة المرحلة الراهنة، وذلك إما من خلال التغيير في السياسات المحاسبية أو عن طريق العمليات التشغيلية، وهذه الممارسات وإن كان لها انعكاس إيجابي على المدى القصير، فإن لها آثارا سلبية مدمرة قد تودي بالشركة إلى الإفلاس على المدى البعيد.

1-2 دوافع إدارة الأرباح

تقوم إدارة الأرباح على ثلاثة دوافع أساسية هي (الفضل، 2015، ص200):

1. دوافع تتعلق بخطط الحوافز والمكافآت الإدارية، فهذه الدوافع تنشأ أساساً لتقليل حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الناتج عن سعي كل منهما إلى تعظيم دالة منفعته الشخصية، وبذلك فإن هذه الحوافز والمكافآت تجمع بين مصلحة الإدارة ومصلحة المالكين، لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق تحسين أسعار أسهمها، ونظراً لأن صافي الربح عادةً هو الرقم الذي تبنى عليه هذه الخطط، فإن الإدارة تسعى دائماً إلى تحسينه ليعكس الصورة الجيدة لأداء الشركة، وبالتالي استحقاق الإدارة للمكافآت والحوافز، وسبيل الإدارة لذلك يكون عن طريق اختيار السياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح.
2. دوافع تتعلق بعقود المديونية، يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، والتي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، كالحد من إصدار ديون جديدة، أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح، أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية، لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات المحاسبية التي تساعدها على التخفيف من حدة هذه الشروط المقيدة لها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المساءلة الناتجة عن تجاوزات محتملة لشروط العقد، وقد أشار (Watts and Zimmeman,1978) إلى هذا السلوك الإداري بدوافع شروط منح الائتمان التي تفيد أن مديري الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع، يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تنقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية، لخلق انطباع جيد لدى المقرضين عن قدرة الشركة على الوفاء، وتجنب ارتفاع تكلفة رأس المال المقترض.
3. الدوافع المتعلقة بالتكاليف السياسية، ويقصد بها التكاليف التي تتحملها الشركة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة الشركة، ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقرير المالي، وتأثير غير مباشر ينتج عن استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لغرض إجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف إضافية، مثل تلك التي تنشأ عن مطالب نقابات العمال، وزيادة نسبة الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من الدوافع الاقتصادية التي تؤثر في تفضيل الإدارةللطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح. (Watts and Zimmeman,1978).

1-3 مخاطر ممارسات إدارة الأرباح

على الرغم من توجهات الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أن الأساليب المتبعة في ذلك (الاستحقاقات الاختيارية، التقديرات المحاسبية، التغيير في السياسات المحاسبية البديلة)، لأغراض التأثير على أرقام التقارير المالية سواءً بالزيادة أو النقصان، بالإضافة إلى توفر عنصر التعمد في بعض الأحيان، تجعل من تلك الممارسات أمراً غير أخلاقي ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك التقارير خاصةً في الأجل الطويل(Beneis. k,2002).

ويمكن تلخيص أهم المخاطر المترتبة عن ممارسات إدارة الأرباح في الآتي:(M .Clikmanpaul,2003).

1. الاضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها، فتأجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخير اجرائها مثل (نفقات بحوث التطوير، نفقات الصيانة) يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة الشركة في السوق تدريجياً، كما أن تعجيل الإيرادات مثل (ضغط المبيعات) قد يفقد الشركة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.
2. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، فلجوء الإدارة لممارسات إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقادات، كلها عوامل تؤدي إلى إبقاء الأخطاء التي قد تقع الإدارة فيها دون حل وارجائها فقط للمستقبل، مما يؤدي إلى تركمها وجعلها صعبة الحل.
3. التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة، ومن الأمثلة على ذلك، ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح، ومنها شركة W.R. Gramce، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها ، والإعلان عنها بشكل واضح للفترة بين عامي (1990-1992)، وذلك جراء قيام الشركة بتخفيض أرباحها المعلنة في تلك الفترة وتسجيل احتياطيات بقيمة 55 مليون دولار، ثم قامت بعد ذلك بإعادة هذه الاحتياطيات إلى أرباح بين عامي (1993-1995).
4. تلاشي المعايير الأخلاقية، فالوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على ما إذا كانت ممارساته مبررة أخلاقياً من عدمه، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسيناً جوهرياً لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة(أبو عجيلة، 2009، ص11)، في هذه الحالة فإن عنصر

التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب و التقديرات والتغيرات المحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم التقارير المالية.(شاهين، 2011، ص11).

ويرى الباحث أن ممارسات إدارة الأرباح تبقى عملية لا أخلاقية وإن كانت بهدف تحسين صورة الشركة وزيادة قيمتها السوقية وإظهارها بشكل أقوى من منافسيها، وذلك لإن هذه الممارسات تحمل في طياتها نوعا من الغش والخداع لقراء التقارير المالية المفصح عنها، وإظهار المركز المالي للشركة بشكل مغاير لما يجب أن يكون عليه.

1-4 قياس ممارسات إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق وممارسات إدارة الأرباح، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية لعله يجدون فيها ما يقودهم لكشف هذه الممارسات، واعتمدوا في ذلك على مفهوم الاستحقاق Accruals، التي تعبر عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، ويشير كل من (Ronen &Yaari،(2008 إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والاحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة (فدوي، 2010، ص7).

وتتكون المستحقات الكلية Total Accruals من نوعين من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، ويقصد بالمستحقات الاختيارية استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق لتحقيق أرباح مستهدفة اعتماداً على استخدامها لحكمها الشخصي في إعداد بعض التقديرات المحاسبية، بعبارة أخرى هي عبارة عن التعديلات على التدفقات النقدية التي تقوم بها الإدارة بناءً على طلب حكمها الشخصي تحقيقاً لأغراض معينة، وتستخدم الاستحقاقات الاختيارية مؤشرا لإدارة الأرباح وتشير قيمتها الموجبة إلى أن هناك تأثيرا متعمدا من قبل الإدارة في اتجاه زيادة الأرباح، والعكس الإشارة السالبة تشير إلى التأثير المتعمد لتخفيض الأرباح، أما المستحقات غير الاختيارية فتشير إلى استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات دون محاولة الإدارة لاستخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس، أي أنها تمثل ما يجب أن تكون عليه الإيرادات والمصروفات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (إبراهيم، 2010، 384).

وقد طور الفكر المحاسبي عددا من النماذج لقياس الاستحقاق وتحديد فيما إذا الشركة مارست إدارة الأرباح أم لم تمارس، واعتمد الباحث على أحد هذه النماذج (نموذج McNichols، 2002) في قياس ممارسات إدارة الأرباح، الذي يعد تحسيناً للعديد من النماذج التي سبقته مثل نموذج Jones ونموذج Jones المعدّل، إذ يأخذ التدفقات النقدية التشغيلية في الاعتبار مع أخذ المتغيرات الحاكمة (محددات الاستحقاقات غير الاختيارية) في الاعتبار أيضاً، وفي نفس الوقت فهو يعتد على الاستحقاقات الكلية وليس استحقاقات رأس المال العامل (جيهان، 2012، 105).

2 ممارسات حوكمة الشركات

2-1 ماهية حوكمة الشركات

يرتبط مفهوم الحوكمة بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، وأدى هذا المصطلح إلى تغيير استراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة، إلى استراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم الحوكمة بشكل واضح.(الجعيدي، 2007).

ويشير (Cattrysse،2005) إلى أنه يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، كما تعبر الحوكمة عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة التي تحدد الأهداف ، وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، كذلك تعني الحوكمة القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، وأن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل أفضل.

وقد ظهرت عدد من التعريفات التي تعبر عن مفهوم الحوكمة، ويبقى التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co Operation and Development (OECD) من أشمل التعريفات، فقد عرفتها بأنها: (النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، ومن خلال ما سبق يتم التزويد بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها).(OECD،2004).

2-2 أهمية حوكمة الشركات

يعد نظام الحوكمة من الأمور المهمة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملةً داخل الشركات بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حق الحصول على معلومات صادقة وتوفيرها في الوقت المناسب، وغيرها من الحقوق التي تسهم في حماية مصالح المساهمين.(البشير، 2003).

كما يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح جميع الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة والتعامل معها، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ويؤدي هذا الأمر إلى خفض مخاطر الشركة و رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها،(الهنيني، 2005)، كما تساعد الحوكمة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد أيضاً على تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته(Cattrysse,2005).

و تجدر الإشارة إلى الحوكمة الجيدة تساعد الشركات على جذب الاستثمارات لديها، مما ينعكس إيجاباً على الوضع المالي والاقتصادي للشركات خصوصاً، ومن ثم المجتمع عموماً، وذلك من خلال تأكيدها على الشفافية في تعاملات الشركات وفي إجراءات المراجعة والمحاسبة، كما تسهم الحوكمة في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجالس الإدارة على تطوير استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، وتحديد بالتالي المكافآت بشكل عادل وسليم، وتتيح الحوكمة الجيدة أيضاً تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين. (دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، ص7).

3-2 مبادئ حوكمة الشركات

نتيجة بروز أهمية حوكمة الشركات، جاءت المبادرات من هيئات دولية، وجهات إقليمية لتشكل لجان مهمتها وضع مبادئ أو قواعد لحوكمة الشركات، وتبقى المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أفضلها، لاعتمادها على معايير دولية ساعدت الحكومات والدول في تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية في مجال الحوكمة، إضافةً إلى استناد هذه المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء بالمنظمة، وإلى اسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتجاهات المهنية، بهدف مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في وضع إطار للحوكمة لحماية حقوق كافة أصحاب المصالح. (زين، 2015، ص30).

وقد أصدرت المنظمة مجموعة مبادئ لحوكمة الشركات تحت عنوان (مبادئ حوكمة الشركات) في العام 1999، ثم قامت بإعادة إصدارها مرة أخرى في العام 2004 بعد تعديلها، لتتألف من ستة مبادئ كما الآتي:(OECD,2004).

1. ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات:

ينص هذا المبدأ على وجوب هذا الإطار أن يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وليتم ضمناً وضع إطار فعّال للحوكمة فمن الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعّال، يمكّن المشاركين في السوق كافة من الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادةً ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية، وترتيبات للتنظيم الذاتي، والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها.

2. حماية حقوق المساهمين:

ينص هذا المبدأ على وجوب توفير حماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، إذ تتركز حقوق المساهمين في الشركات على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية، بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما تحددها قوانين الشركات واللوائح الداخلية.

3. المعاملة العادلة لجميع المساهمين:

ينص هذا المبدأ على وجوب ضمان إطار الحوكمة المعاملة العادلة للمساهمين كافة، ويشمل مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، إذ ينبغي أن تتاح الفرص للمساهمين اللحصول على تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم، وقد أشار المبدأ إلى العديد من التوجيهات والإرشادات لضمان معاملة كافة المساهمين من حملة نفس الطبقة معاملة متساوية.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

تشكل إسهامات أصحاب المصالح (مستثمرين، دائنين، موردين...) أحد الموارد القيمة لبناء شركات تنافسية مربحة، وبالتالي فإن المصالح طويلة الأجل تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة، وهنا يتوجب على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بأن مصالح الشركة يتم خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح، وإسهامهم في نجاح الشركة في الأجل الطويل، وبصفة عامة هناك إرشادات عدة يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ منها: احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تكون نتيجة الاتفاقات، وأن تكون لأصحاب المصالح الفرصة في الحصول على تعويض فعّال مقابل انتهاك حقوقهم، و لهم في الحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي إذا ما شاركوا في عملية حوكمة الشركات.

5. الإفصاح والشفافية:

أظهرت التجارب في الدول ذات الأسواق الضخمة والنشطة، أن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ويمكن أيضاً أن يساعد على اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في الأسواق المالية، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاحات والشفافية يسهم في السلوك غير الأخلاقي وفي ضياع النزاهة في السوق، ويتسبب بتكاليف ضخمة للشركة ومساهميها، لذا فإن موضوع الإفصاح

والشفافية وضرورة اهتمام الشركة بتوفير معلومات موثقة منتظمة قابلة للمقارنة يعتبر من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينص هذا المبدأ على وجوب محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين، إذ يتوجب على أعضاء مجلس الادرة العمل لتحقيق الأفضل لصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح، وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق هذا المبدأ وهي: على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس من المعلومات الكاملة، وتحسين العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة لجميع الأطراف،وعلى مجلس الإدارة معاملة المساهمين معاملة عادلة خاصةً إذا ما كانت قراراته ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين، وعلى مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمام أصحاب المصالح الآخرين.

موقف سورية من تطبيق قواعد حوكمة الشركات

شهدت سورية في الألفية الثانية صدور عدد من القرارات والمراسيم والقوانين التي تشجع على الاستثمارات المالية وتنمية البنى التحتية للاقتصاد السوري، فصدر القانون رقم (28) لعام 2001 القاضي بجواز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة، أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة، وصدر القانون رقم (22) لعام 2005 القاضي بأحداث جهة ناظمة تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهدف تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها، أتبعها صدور المرسوم التشريعي رقم (55) لعام 2006 القاضي بتأسيس سوق الأوراق المالية بهدف تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية، وفي عام 2007 صدر المرسوم التشريعي رقم (8) باسم (قانون الاستثمار) الناظم لمختلف عمليات الاستثمار في سورية، ومع توسع الاستثمارات وازدياد عدد الشركات المساهمة المغفلة وبدء عمليات طرح الأسهم للاكتتاب وتوسع دائرة الأطراف المستفيدة، كلها عوامل مهدت لإصدار القرار رقم (31/م) الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بعنوان (نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات- قواعد حوكمة الشركات المساهمة) في العام 2008، والذي عد إلزامياً للتطبيق مع بداية عام 2009، ويبين هذا القرار القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الإدارة السليمة، إذ تضمن القرار المجالات (حقوق المساهمين، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، مفتشو الحسابات، والمدقق الداخلي) في محاولة لتغطية مجالات الحوكمة كافة، ومنذ عام 2009 تصدر سنوياً عن هيئة الأوراق والأسواق المالية تقارير حوكمة الشركات والتي تبين مدى التزام الشركات الخاضعة للهيئة بمتطلبات هذا القرار وبالتالي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.

حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح

توفر الحوكمة نظاماً مهما وقوياً في عملية الاشراف والرقابة على عمل الشركة من خلال، مجلس إدارة الشركة، لجنة التدقيق الداخلي، المدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي.

أما مجلس الإدارة فقد نص القرار رقم (31/م) على أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين،وأن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة وأن لا يجمع نفس الشخص بين منصبي عضوية مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين، إذ إن توافر هذه الشروط سيؤدي إلى تعزيز قيام المجلس بمهامه الإشرافية والرقابية والحد من قدرة الإدارة التنفيذية على التصرف بما يخدم مصالحهم الشخصية كالقيام بممارسات إدارة الأرباح . والإضرار بمصالح المساهمين.

ومن حيث لجنة التدقيق فقد نص القرار رقم (31/م) على أن تتضمن لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل وأن يكون جميع أعضائها مستقلين، وأن يتمتع أحد أعضائها بالخبرة المالية والمحاسبية، وأن تعقد أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وهذا كله من شأنه أن يحمي مصالح المساهمين ويحد من قدرة الإدارة التنفيذية على القيام بممارسات تخدم مصالحهم الشخصية.

أما المدقق الداخلي فقد نص القرار رقم (31/م) على أن يكون هذا المدقق موظفاً متفرغاً ويتمتع بمؤهلات وخبرات مناسبة ولديه القدرة على التعامل مع الأفراد، وتحقيق الاتصال الفعّال مع الجهات المختلفة، وأن يُعين من قبل مجلس الإدارة بناءً على اقتراح من قبل لجنة التدقيق، كما يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية، وأن يمتنع عن القيام بأية أعمال أو مهام أو وظائف تخضع لرقابته، وأن يكون على تواصل دائم مع لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة بأية مخالفات يلاحظها.

إن التزام المدقق الداخلي بمهامه وواجباته واتصاله الدائم مع لجنة التدقيق يستوجب الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على القيام بممارسات تخدم مصالحها الشخصية، وبالتالي حماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة.

أما مدقق الحسابات الخارجي فقد نص القرار رقم (31/م) على أن يتم تعيين مدقق للحسابات من قبل الهيئة العامة العادية السنوية للشركة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوصية من لجنة التدقيق، وأن يكون هذا المدقق معتمداً من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وأن لا يعين لأكثر من أربع سنوات متتالية، وأن يلتزم بقواعد السلوك المهني وأن يمارس عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى الوصول إلى تدقيق سليم للبيانات المالية مما يضمن حقوق

المساهمين ويحد من قدرة الإدارة على القيام بممارسات تخدم مصالحهم الشخصية.

منهجية الدراسة

تم تبني المنهج الوصفي الذي يعتمد على أسلوب المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تشكل رافداً حيوياً للدراسة بما تتضمنه من محاور معرفية. كما اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي في جمع البيانات اللازمة من تقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والبيانات المالية السنوية للشركات موضوع الدراسة تحقيقاً لأهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة التجارية وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، والخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وقد بلغ عددهم خلال فترة الدارسة (17)* شركة موزعة إلى (11) مصرفا و(6) شركات تأمين، وللوصول إلى نتائج أكثر دقة قام الباحث بدراسة المجتمع بالكامل، ويشير الباحث إلى أن سبب دراسة المصارف وشركات التأمين مع بعضهم بعضا يعود إلى أنهم يمثلون القطاع المالي وهذا القطاع هو من أكثر القطاعات تداولاً في سوق دمشق للأوراق المالية.

الإطار العملي

استعرض الباحث الجانب العملي من هذه الدراسة ضمن قسمين، شمل القسم الأول متغيرات الدراسة وطرق قياسها، والقسم الثاني تضمن الاحصاءات الوصفية واختبار فرضيات الدراسة.

القسم الأول: الطريقة والإجراءات

استعرض الباحث في هذا القسم متغيرات الدراسة المستخدمة وطرق قياسها، إذ تقوم الدراسة على:

- متغير مستقل (قواعد حوكمة الشركات) الذي يعبر عن مدى الالتزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات عبر التزامها بالقرار رقم (31/م) في سورية، ويرمز له بالرمز (X1).
- متغير تابع (ممارسات إدارة الأرباح) الذي يعبر عن مدى ممارسة الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح، ويرمز له بالرمز (Y).
- متغيرات معترضة تم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتخفيف من قيمة الخطأ العشوائي في دالة الانحدار، وتمثلت في:

1. حجم الشركة: يعبر عن مدى حجم الشركات موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة، ويرمز له بالرمز (X2).
2. درجة الرفع المالي: يعبر عن نسبة مديونية الشركات موضوع الدراسة خلال فترة الدراسة، ويرمز له بالرمز (X3).
3. كفاءةالإدارة: يعبر عن مقدرة الإدارة في تحقيق الربح، ويرمز له بالرمز (X4).

بناءً عليه يمكن صياغة دالة الانحدار الخاصة بالدراسة بالشكل:

$$Y= \beta0+\beta1(X1) + \beta2(X2)+ \beta3(X3)+\beta4\ (X4)+ \varepsilon$$

حيث أن:β0 هو قيمة الثابت في دالة الانحدار .β1:β4هو معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة والمعترضة، ε هو قيمة الخطأ العشوائي.

قياس متغيرات الدراسة

بالنسبة للمتغير المستقل (قواعد حوكمة الشركات): تم قياسه عن طريق إجراء تحليل محتوى لتقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام (2010 وحتى عام 2015)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بصياغة مجموعة أسئلة بلغ عددها (18) سؤالا مشتقة من القرار رقم (31/م، لعام 2008) لتغطية المجالات الثمانية التي نص عليها القرار، ومن ثم إسقاط هذه الأسئلة على تقارير الحوكمة وإعطاء القيمة (1) في حال كان هناك التزام من قبل الشركات موضوع الدراسة والقيمة (0)، في حال عدم وجود التزام، ثم تحصل الباحث في نهاية عملية التحليل على نسبة مئوية تعبر عن مدى التزام الشركات موضوع الدراسة بمتطلبات الإدارة السليمة.

مدى التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة والجدولين (1-2) التاليين الأسئلة المستخدمة في الدراسة والنتائج التي تحصل عليها الباحث من قياس هذا المتغير.

*للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع سوق دمشق للأوراق المالية (www.dse.sy)، ومرقع هيئة الاوراق والأسواق المالية (www.scfms.sy).

*للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (WWW.SCFMS.SY)

*للمزيد من المعلومات حول طريقة قياس المتغير المستقل يرجى الرجوع إلى دراسة حميدان-2010، (مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية)، ودراسة تومي- 2013، (آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية).

الجدول رقم (1)

الأسئلة المتعلقة بتحليل محتوى تقارير الحوكمة السنوية

المجالات	q	الاسئلة
حقوق المساهمين	q1	هل تعمل الشركات عينة الدراسة على توفير الكرّاس المطبوع حول مجلس الإدارة؟
	q2	هي يوجد قسم لمتابعة شؤون المساهمين داخل الشركات عينة الدراسة؟
	q3	هل قامت الشركات عينة الدراسة بإجراء تدقيق على أعمالها ودفاترها بناءً على طلب مساهمين يملكون 10% من رأس المال أو أكثر؟
	q4	هل حق التصويت لا يرجح كفة كبار الملاّك. لتفادي سيطرتهم في اتخاذ القرارات؟
الإفصاح والشفافية	q5	هل يوجد التزام من قبل الشركات عينة الدراسة بالإفصاح عن التغيرات في ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المطلعين عندما تصل نسبة ملكيتهم لحدود 5% من رأسمال الشركة؟
	q6	هل تعمل الشركات عينة الدراسة على توفير سياسة مكتوبة للإفصاح؟
	q7	هل تتمتع محتويات الكرّاس بالمستويات المطلوبة من الشفافية وفق ما يتطلبه نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية؟
مجالس الإدارة وهياكل الملكية	q8	هل أغلب أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين. ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن الثلث؟
	q9	هل يوجد صلة قرابة بين عضوين أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟
الإدارة التنفيذية	q10	هل يوجد جمع بين منصبي المدير التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة؟
اللجان المنبثقة	q11	هل يوجد لجا منبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟
	q12	هل يوجد لجان حوكمة منبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة؟
لجان التدقيق	q13	هل يوجد في الشركات عينة الدراسة لجان تدقيق؟
	q14	هل تتألف لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء مستقلين وغير تنفيذين؟
	q15	هل تقوم لجان التدقيق بعمل اجتماعات دورية بحيث لا تقل عن أربع اجتماعات سنوية؟
المدققون الداخليون	q16	هل تحتوي الشركات عينة الدراسة على وحدة متخصصة أو شخص يقوم بمهام التدقيق الداخلي؟
	q17	هل من يمارس مهام التدقيق الداخلي متفرغ لمهامه؟
	q18	هل القائمون بأعمال التدقيق الداخلي يرفعون تقاريرهم للجان التدقيق؟

الجدول رقم (2)
نتائج قياس الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	قواعد حوكمة الشركات					
			2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	مصارف	الأردن	0.72	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78
2	مصارف	الدولي للتجارة	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83
3	مصارف	الشرق	0.83	0.89	0.89	0.89	0.89	0.89
4	مصارف	العربي	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83
5	مصارف	بيبلوس	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78
6	مصارف	بيمو السعودي	0.78	0.83	0.78	0.83	0.83	0.83
7	مصارف	سورية والخليج	0.83	0.89	0.89	0.89	0.89	0.89
8	مصارف	سورية والمهجر	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83
9	مصارف	عودة	0.72	0.78	0.78	0.83	0.83	0.83
10	مصارف	فرانس بنك	0.72	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78
11	مصارف	قطر	0.78	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83
12	تأمين	الاتحاد التعاوني	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83
13	تأمين	السورية الدولية	0.61	0.61	0.67	0.67	0.67	0.67

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	قواعد حوكمة الشركات					
			2010	2011	2012	2013	2014	2015
14	تأمين	السوبة الكويتية	0.61	0.67	0.61	0.67	0.67	0.67
15	تأمين	السورية الوطنية	0.72	0.78	0.78	0.78	0.78	0.78
16	تأمين	العقيلة للتأمين	0.72	0.78	0.78	0.83	0.83	0.83
17	تأمين	المتحدة للتأمين	0.78	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83

يلاحظ من الجدول السابق أن المصارف الخاصة وشركات التأمين ملتزمة بقواعد حوكمة الشركات المحددة وفقاً للقرار رقم (31/م) لعام 2008 بنسب تراوحت بين 67% و 89%، مما يدل على وعي إدارات هذه الشركات بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة.

بالنسبة للمتغيرات المعترضة:

1. حجم الشركة: تم قياسه عن طريق إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركات موضوع الدراسة، وللحكم على درجة كبر حجم الشركات قام الباحث بإيجاد المتوسط الحسابي لقيم اللوغاريتم الطبيعي لكل شركة على حدة طيلة فترة الدراسة، ثم مقارنة قيمة هذا المتوسط مع قيمة اللوغاريتم الطبيعي عند كل سنة ولكل شركة، وبنتيجة المقارنة تم إعطاء القيمة (1) للشركات في السنة التي تكون فيها قيمة اللوغاريتم الطبيعي أكبر من المتوسط الحسابي واعتبارها كبيرة الحجم، والقيمة (0) بالعكس. والجدول التالي يبين اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول:

الجدول رقم (3)

اللوغاريتم الطبيعي للمصارف وشركات التأمين

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	حجم الشركات						
			2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
1	مصارف	الأردن	23.51	23.60	23.56	23.62	23.54	23.88	23.62
2	مصارف	الدولي للتجارة	25.08	24.84	24.77	24.90	24.96	25.18	24.96
3	مصارف	الشرق	22.94	23.48	23.52	23.57	23.98	24.28	23.63
4	مصارف	العربي	24.44	24.34	24.34	24.49	24.52	24.73	24.48
5	مصارف	بيبلوس	24.47	24.56	24.50	24.57	24.72	25.02	24.64
6	مصارف	بيمو السعودي	25.47	25.05	25.15	25.49	25.66	25.87	25.45
7	مصارف	سورية والخليج	23.48	23.83	23.98	24.13	24.36	24.59	24.06
8	مصارف	سورية والمهجر	25.25	24.96	24.76	25.24	25.38	25.69	25.21
9	مصارف	عودة	25.26	24.87	24.63	24.72	24.89	25.13	24.92
10	مصارف	فرانس بنك	23.89	24.16	24.24	24.48	24.70	25.22	24.45
11	مصارف	قطر	23.88	23.81	23.91	24.29	24.59	24.97	24.24
12	تأمين	الاتحاد التعاوني	21.09	21.13	21.12	21.23	21.17	21.31	21.17
13	تأمين	السورية الدولية	21.73	21.80	21.86	21.92	21.94	22.08	21.89
14	تأمين	السوبة الكويتية	21.58	21.56	21.61	21.85	21.97	22.17	21.79
15	تأمين	السورية الوطنية	21.81	21.84	21.88	21.98	22.09	22.28	21.98
16	تأمين	العقيلة للتأمين	21.93	21.81	21.96	22.05	22.10	22.20	22.01
17	تأمين	المتحدة للتأمين	21.62	21.70	21.84	22.00	22.26	22.33	21.96

يلاحظ من الجدول السابق تفاوت الحجم بين كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين، وهذا التفاوت كان لصالح المصارف الخاصة، ويعزي الباحث سبب ذلك إلى القوانين والأنظمة السورية التي تفرض على المصارف الخاصة حجم رأس مال معين

أكبر مما تفرضه على شركات التأمين* كما يلاحظ أن حجم المصارف الخاصة إذا ما قورنت مع بعضها البعض متقارب، وكذلك حجم شركات التأمين.

2. درجة الرفع المالي: تم قياس هذا المتغير عن طريقة قسمة إجمالي الالتزامات على اجمالي أصول الشركات موضوع الدراسة للدلالة على نسبة مديونتها، وللحكم على مدى ارتفاع نسبة المديونية تم إيجاد المتوسط الحسابي لقيمة الرفع المالي لكل شركة، ومقارنته مع قيمة الرفع المالي للشركات عند كل سنة، ومن ثم إعطاء القيمة (1) إذا كانت قيمة الرفع المالي أكبر من المتوسط، واعتبار نسبة المديونية لتلك السنة مرتفعة، والقيمة (0) بالعكس. والجدول التالي يبين درجة الرفع المالي للشركات:

الجدول رقم (4)
درجة الرفع المالي

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	درجة الرفع المالي						
			2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
1	مصارف	الأردن	0.82	0.83	0.85	0.87	0.87	0.79	0.84
2	مصارف	الدولي للتجارة	0.91	0.87	0.85	0.87	0.88	0.90	0.88
3	مصارف	الشرق	0.76	0.86	0.85	0.82	0.83	0.75	0.81
4	مصارف	العربي	0.91	0.84	0.84	0.84	0.84	0.78	0.84
5	مصارف	بيبلوس	0.90	0.86	0.85	0.85	0.85	0.80	0.85
6	مصارف	بيمو السعودي	0.96	0.91	0.92	0.92	0.92	0.90	0.92
7	مصارف	سورية والخليج	0.84	0.88	0.90	0.93	0.97	0.93	0.91
8	مصارف	سورية والمهجر	0.94	0.92	0.90	0.94	0.93	0.90	0.92
9	مصارف	عودة	0.93	0.89	0.86	0.87	0.84	0.80	0.87
10	مصارف	فرانس بنك	0.94	0.87	0.88	0.90	0.87	0.85	0.89
11	مصارف	قطر	0.38	0.28	0.24	0.24	0.26	0.21	0.27
12	تأمين	الاتحاد التعاوني	0.30	0.31	0.30	0.36	0.32	0.34	0.32
13	تأمين	السورية الدولية	0.57	0.57	0.59	0.58	0.56	0.58	0.58
14	تأمين	السوية الكويتية	0.71	0.66	0.63	0.63	0.59	0.48	0.62
15	تأمين	السورية الوطنية	0.59	0.60	0.61	0.62	0.59	0.57	0.60
16	تأمين	العقيلة للتأمين	0.35	0.37	0.44	0.41	0.40	0.31	0.38
17	تأمين	المتحدة للتأمين	0.57	0.58	0.64	0.69	0.76	0.69	0.66

يلاحظ من الجدول السابق تفاوت درجة الرفع المالي بين كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين، وكذلك التفاوت داخل كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين طيلة فترة الدراسة وذلك تماشياً مع السياسات المالية المتبعة لدى كل شركة.

3. كفاءة الإدارة: تم قياس هذا المتغير عن طريق مقدرة إدارة الشركة على تحقيقالأرباح، فتم إعطاء القيمة (1) للشركة في السنة التي تحقق فيها ربح والقيمة (0) في السنة التي تحقق فيها خسارة. والجدول التالي يبين نتيجة قياس هذا المتغير:

*للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى قانون احداث المصارف الخاصة لعام 2001، المادة رقم6. و المرسوم التشريعي رقم 43 لعام . 2004الجائز بتأسيس شركات تأمين وإعادة تأمين، المادة رقم5.

الجدول رقم (5)
نتائج قياس كفاءة الإدارة

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	كفاءة الإدارة					
			2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	مصارف	الأردن	1	1	0	0	0	1
2	مصارف	الدولي للتجارة	1	1	1	1	1	1
3	مصارف	الشرق	0	1	1	1	1	1
4	مصارف	العربي	1	1	0	1	0	1
5	مصارف	بيبلوس	1	1	0	1	1	1
6	مصارف	بيمو السعودي	1	1	1	1	1	1
7	مصارف	سورية والخليج	0	1	0	0	0	1
8	مصارف	سورية والمهجر	1	1	1	1	1	1
9	مصارف	عودة	1	1	1	1	1	1
10	مصارف	فرانس بنك	1	1	1	1	1	1
11	مصارف	قطر	0	1	1	1	1	1
12	تأمين	الاتحاد التعاوني	1	1	1	1	1	1
13	تأمين	السورية الدولية	1	1	1	1	1	1
14	تأمين	السوية الكويتية	1	1	1	1	1	1
15	تأمين	السورية الوطنية	1	1	1	1	1	1
16	تأمين	العقيلة للتأمين	1	0	1	1	1	1
17	تأمين	المتحدة للتأمين	1	1	1	1	1	1

يلاحظ من الجدول السابق تحقيق شركات التأمين أرباحا أكثر من المصارف الخاصة خلال الفترة التي غطتها الدراسة، ويعزي الباحث سبب ذلك إلى الظروف التي مرت بها سورية خلال فترة الدراسة والتي دفعت بالأفراد إلى الإقبال على شركات التأمين والاكتتاب على أقساط التأمين وبالتالي زيادة إيراداتها فأرباحها في المحصلة.

وتعد البيانات المالية السنوية للشركات موضوع الدراسة المنشورة على موقعي سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية المصدر الذي اعتمد عليه الباحث في قياس المتغيرات المعترضة.

- بالنسبة للمتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح): تم قياسه من خلال احتساب المستحقات الاختيارية بالاعتماد على النموذج الذي وضع من قبل (McNichols،2002)، الذي يأخذ الشكل التالي:(P.M،Dechow، 2011، p.15).

$$TACi‹t/TAi‹t-1=[\alpha0 + (\beta1* CFO\ i‹t-1 / TAi‹t-1) + (\beta2* CFO\ i‹t/TAi‹t-1) + (\beta3*CFO\ I‹t+1/TAi‹t-1) + (\beta4*\Delta REVi.t/TAi‹t-1) + (\beta5*PPEi‹t/TAi‹t-1) + \varepsilon i‹t]$$

حيث أن:

الجدول رقم (6)
دلائل معامل نموذج McNichols،2002

المتغير	الوصف
$TAC_{i,t}$	المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)
$CFO_{i,t-1}$	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t-1)
$CFO_{i,t}$	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)
$CFO_{i,t+1}$	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t+1)
$\Delta REV_{i,t}$	التغير في إجمالي الإيراد الكلي للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1)
$PPE_{i,t}$	إجمالي الأصول الثابتة للشركة (i) للسنة (t)
$TA_{i,t-1}$	مجموع أصول الشركة (i) للسنة (t-1)
β_1: β_5	المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في النموذج
α_0	الثابت في معادلة الانحدار
$\varepsilon_{i,t}$	الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة (i) للسنة (t)

ولقياس المستحقات الاختيارية وفق هذا النموذج يجب اتباع الخطوات الأربع التالية:

1. قياس المستحقات الكليةTotal Accruals والتي تحسب بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية، وفقاً للمعادلة التالية:

$$TACi‹t= NIi‹t – CFOi‹t$$

حيث أن t,NIi: صافي الدخل في الشركة (i) للسنة (t).

2. تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة وذلك بالاعتماد على معادلة نموذج (McNichols,2002)، باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).
3. احتساب المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات موضوع الدراسة، ولكل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة في الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAi‹t/TAi‹t-1=[\alpha0 + (\beta1* CFO i‹t-1 / TAi‹t-1) + (\beta2* CFO i‹t/TAi‹t-1) + (\beta3*CFO I‹t+1/TAi‹t-1) + (\beta4*\Delta REVi.t/TAi‹t-1) + (\beta5*PPEi‹t/TAi‹t-1)]$$

حيث أن t,NDAi هي المستحقات غير الاختيارية في الشركة (i) للسنة (t).

4. احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة ولكل سنة من سنوات الدراسة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، وفقاً للمعادلة التالية:

$$DAi‹t = TACi‹t/TAi‹t-1 - NDAi‹t/TAi‹t-1$$

حيث أن t,DAi تمثل المستحقات الاختيارية في الشركة (i) للسنة (t).

وللحكم على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من عدمه قام الباحث بتحويل قيم المستحقات الاختيارية المحسوبة إلى قيم مطلقة ومن ثم مقارنتها مع المتوسط الحسابي لها، وبنتيجة المقارنة تم إعطاء القيمة (1) إذا كانت القيمة المطلقة أكبر من المتوسط الحسابي وعندها يكون هناك إدارة أرباح وبالعكس تعطى القيمة (0).والجدول التالي يبين نتيجة ممارسات الشركات لإدارة الأرباح:

الجدول رقم (7)
نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح

الرقم	نوع الشركة	اسم الشركة	ممارسات إدارة الأرباح					
			2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	مصارف	الأردن	0	0	1	1	0	0
2	مصارف	الدولي للتجارة	0	0	0	1	1	1
3	مصارف	الشرق	1	0	0	1	1	1
4	مصارف	العربي	1	1	0	0	1	1
5	مصارف	بيبلوس	0	0	1	1	0	1
6	مصارف	بيمو السعودي	0	0	0	1	1	1
7	مصارف	سورية والخليج	0	0	1	1	1	0
8	مصارف	سورية والمهجر	0	0	1	1	0	0
9	مصارف	عودة	1	0	0	1	1	0
10	مصارف	فرانس بنك	0	0	0	1	0	0
11	مصارف	قطر	0	0	1	1	1	0
12	تأمين	الاتحاد التعاوني	0	0	0	1	0	1
13	تأمين	السورية الدولية	0	1	0	1	0	1
14	تأمين	السوية الكويتية	0	0	0	1	0	1
15	تأمين	السورية الوطنية	1	0	0	0	1	0
16	تأمين	العقيلة للتأمين	0	1	0	1	0	0
17	تأمين	المتحدة للتأمين	1	0	0	1	0	0

القسم الثاني: الاحصاءات الوصفية واختبار الفرضيات

استعرض الباحث في هذا القسم تحليلاً وصفياً لمتغيرات الدراسة المستقلة والمعترضة والتابعة، واستعرض الباحث الاحصاءات الوصفية تبعاً للقطاع مرة، وتبعاً لسنوات الدراسة مرةً أخرى، ثم بعد ذلك قام باختبار فرضيات الدراسة.

- أولاً-الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية لنسب التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (8)
نتيجة الاحصاءات الوصفي للمتغير المستقل تبعاً لنوع الشركات

القطاع	المتغير	المتوسط الحسابي%
مصارف	الالتزام بقواعد حوكمة الشركات	82
تأمين		75

بين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للالتزام بقواعد حوكمة الشركات مرتفع في كلا القطاعين مع أفضلية لقطاع المصارف، فقد بلغت نسبة الالتزام في قطاع التأمين (75%)، في حين بلغت نسبة الالتزام بقطاع المصارف (82%)، ويعزي الباحث سبب هذا الارتفاع إلى الرقابة التي تفرضها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على الشركات الخاضعة لمراقبتها، إضافة إلى كون الشركات موضوع الدراسة مدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية الذي بدوره يفرض معايير عديدة على الشركات قبل قبولها، كما أن ارتفاع نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات من قبل الشركات المدروسة يتوافق مع الاتجاه العام للاقتصاد السوري نحو التطور والانفتاح، إذ إن التزام هذه الشركات بمتطلبات الحوكمة يفترض أنه سيعزز من مصداقية معلوماتها ويحسن من نوعية وكفاءة الإدارة فيها، مما يفتح لها الطريق نحو جذب مستثمرين خارجيين أو توقيع عقود شراكة مع شركات أجنبية خارجية.

كما يبين الجدول التالي نسب التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (9)
نتيجة الاحصاءات الوصفي للمتغير المستقل تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية للالتزام بقواعد حوكمة الشركات	
	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%77	%70
2011	%82	%75
2012	%82	%75
2013	%83	%77
2014	%83	%77
2015	%83	%77

بين الجدول السابق بالنسبة لقطاع المصارف: أن نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات طيلة فترة سنوات الدراسة الستة كانت مرتفعة ومتقاربة، إذا تراوحت بين (77% و 83%)، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لسنة معينة على نتائج سنة أخرى، وأن قطاع المصارف ملتزم طيلة فترة الدراسة بشكل جيد، وهذا الالتزام يأخذ شكل التقدم نحو الامام، مما يعكس وعي هذا القطاع بأهمية حوكمة الشركات ورغبته في التطور الرقابي والإداري.

كما بين الجدول رقم (9) بالنسبة لقطاع التأمين: أن نسب الالتزام بقواعد حوكمة الشركات طيلة فترة سنوات الدراسة الست كانت مرتفعة ومتقاربة، إذا تراوحت بين (70% و 77%)، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لسنة معينة على نتائج سنة أخرى، وأن قطاع التأمين ملتزم طيلة فترة الدراسة بشكل جيد، وهذا الالتزام يأخذ شكل التقدم نحو الامام، مما يعكس وعي هذا القطاع بأهمية حوكمة الشركات ورغبته في التطور الرقابي والإداري.

وتبين نتائج اختبار الفرضية الأولى فيما إذا كانت الفروق بين كلا القطاعين معنوية أم لا.

- ثانياً- الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المعترضة:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية للمتغيرات حجم الشركات، درجة الرفع المالي، وكفاءة الإدارة للشركات موضوع الدراسة تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (10)
نتيجة الاحصاءات الوصفي للمتغيرات المعترضة تبعاً لنوع الشركات

القطاع	المتغير	المتوسط الحسابي%
مصارف	حجم الشركات	%47
تأمين		%44
مصارف	درجة الرفع المالي	%39
تأمين		%50
مصارف	كفاءة الإدارة	%82
تأمين		%97

بين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لحجم الشركات في قطاع المصارف بلغ 47% وهو أكبر من المتوسط الحسابي لحجم شركات التأمين البالغ 44%، وهذا يدل على أن المصارف الخاصة

كانت أكبر حجماً من شركات التأمين خلال الفترة التي غطتها الدراسة.

أما متغير درجة الرفع المالي، بين الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لقطاع التأمين بلغ 50% وهو أكبر المتوسط الحسابي لقطاع المصارف البالغ 39%،وهذا يدل على أن شركات التأمين اعتمدت على التمويل الخارجي بشكل أكبر من المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمتغير كفاءة الإدارة، بين الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي في قطاع التأمين بلغ 97% وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمصارف الخاصة والبالغ 82%، وهذا يعني أن شركات التأمين حققت أرباحا أكثر من المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة.

كما يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية للمتغيرات؛ حجم الشركات، ودرجة الرفع المالي، وكفاءة الإدارة للشركات موضوع الدراسة تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (11)
نتيجة الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المعترضة تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لحجم الشركات	
	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%36	%0
2011	%0	%0
2012	%0	%0
2013	%64	%83
2014	%82	%83
2015	%100	%100
سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لدرجة الرفع المالي	
	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%73	%17
2011	%36	%33
2012	%18	%67
2013	%55	%100
2014	%36	%33
2015	%18	%50
سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لكفاءة الإدارة	
	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%73	%100
2011	%100	%83
2012	%64	%100
2013	%82	%100
2014	%73	%100
2015	%100	%100

بالنسبة للمتغير حجم الشركة:

بين الجدول السابق وجود تفاوت بحجم الشركات تبعاً لسنوات الدراسة (2010-2015) وذلك بالنسبة لكلا القطاعين (مصارف وتأمين)، إذ تراوحت هذه النسب لكلا القطاعين بين (0% و100%) ، كما بين الجدول السابق الاتجاه العام نحوه توسيع حجم الأصول الثابتة ابتداءً من السنة الرابعة من سنوات الدراسة مع استثناء سنة 2010 بالنسبة للمصارف الخاصة إذ بلغ المتوسط الحسابي لتلك السنة 36%، ويعزي الباحث سبب صغر حجم الأصول الثابتة في السنوات الثلاث الأولى من سنوات الدراسة مقارنةً مع باقي السنوات إلى الأزمة التي شهدتها البلاد ، والتي كانت في بدايتها في تلك الفترة والتي سببت حالة من الارباك في للسوق المالي مما دفع الشركات إلى انتهاج سياسة تحفظية نوعاً ما.

بالنسبة للمتغير درجة الرفع المالي:

بين الجدول رقم (11) تذبذب نسب المديونية لكل من قطاع المصارف والتأمين خلال سنوات الدراسة، إذ بلغت أكبر نسبة في قطاع المصارف 73% في سنة 2010، وأصغر نسبة بلغت 18% في سنة (2012-2015)، أما بالنسبة لقطاع التأمين كانت أكبر نسبة 100% في سنة 2013، وأصغر نسبة 17% في سنة 2010، ويعزي الباحث سبب هذا التذبذب إلى الأزمة التي شهدتها البلاد في الفترة التي غطتها الدراسة والتي استوجبت على هذه الشركات اتخاذ قرارات آنية تناسب الفترة التي تمر بها.

بالنسبة للمتغير كفاءة الإدارة:

بين الجدول رقم (11) وجود حالة من التذبذب للأرباح المحققة بالنسبة لقطاع المصارف، إذ بلغت أكبر نسبة 100% في كل من (2011-2015)، وأصغر نسبة 64% في سنة 2012، أما بالنسبة لقطاع التأمين فقد بين الجدول وجود ثبات نسبي نوعاً ما في تحقيق الأرباح، فقد حققت شركات التأمين جميعا أرباح طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2011، إذ بلغت نسبة الأرباح فيها 83%.

- ثالثاً-الاحصاءات الوصفية للمتغير التابع:

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية لنسب ممارسة الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح تبعاً لنوع القطاع.

الجدول رقم (12)
نتيجة الاحصاءات الوصفي للمتغير التابع تبعاً لنوع الشركات

القطاع	المتغير	المتوسط الحسابي%
مصارف	ممارسات إدارة الأرباح	47
تأمين		36

بين الجدول السابق أن قطاع المصارف مارس إدارة الأرباح أكثر من قطاع التأمين، إذ بلغت نسبة ممارسة قطاع المصارف 47% أي أن نصف المصارف الخاصة المدروسة خلال فترة الدراسة تقريباً

مارست إدارة الأرباح، في حين بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح في قطاع التأمين 36%.

كما يبين الجدول التالي نسب ممارسات الشركات موضوع الدراسة لإدارة الأرباح تبعاً لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (13)
نتيجة الاحصاءات الوصفي للمتغير التابع تبعاً لسنوات الدراسة

سنوات الدراسة	المتوسطات الحسابية لممارسات إدارة الأرباح	
	قطاع المصارف	قطاع التأمين
2010	%27	%33
2011	%9	%33
2012	%45	%0
2013	%91	%83
2014	%64	%17
2015	%45	%50

بين الجدول السابق بالنسبة لقطاع المصارف أن نسب ممارسات إدارة الأرباح كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة (2010-2015)، وكانت أكثر سنة ممارسة هي 2013 بنسبة بلغت 91%، وكانت أقل سنة ممارسة هي 2011 بنسبة بلغت 9%.

كما بين الجدول رقم (13) بالنسبة لقطاع التأمين أن نسب ممارسة إدارة الأرباح كانت متذبذبة أيضاً خلال فترة الدراسة، وكانت أكثر سنة ممارسة هي 2013 بنسبة بلغت 83%، وأقل سنة ممارسة هي 2012 بنسبة 0%، ويعزي الباحث ذلك إلى أنه في العام 2013 تعرض الاقتصاد السوري إلى هزات عنيفة بسبب الأزمة التي عاشتها سورية مما اضطر المصارف وشركات التأمين إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعمل على تحقيق أرباح تعكس مدى قوتها وأنها مازالت قادرة على تحقيق الأرباح.

وتبين نتائج اختبار الفرضية الثانية فيما إذا كانت الفروق بين كلا القطاعين معنوية أم لا.

اختبار فرضيات الدراسة

تضمنت الدراسة خمسة فرضيات:

- الفرضية الأولى: تلتزم المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).

أظهرت الاحصاءات الوصفية في الجدولين (7-8) أن كل من المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجين ضمن سوق دمشق للأوراق المالية ملتزمة بمتطلبات القرار رقم (31/م) بنسبة مئوية تراوحت بين 70% و83% وهي نسب مرتفعة تدفع الباحث للقول إن هذه الشركات ملتزمة بقواعد الحوكمة طيلة فترة الدراسة الممتدة من عام (2010 إلى 2015)، وبالتالي قبول الفرض البديل، أي أن المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).

- الفرضية الثانية: لا تمارس المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتقسيم المصارف الخاصة وشركات التأمين إلى مجموعتين، مجموعة مارست إدارة الأرباح ومجموعة لم تمارس إدارة الأرباح، ومن ثم القيام باختبار ذي الحدين Binomial test لاختبار معنوية الممارسة، والجدولين التاليين يبينان نتيجة التقسيم والاختبار.

الجدول رقم (14)
التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2010	5	29%	12	71%
2011	3	18%	14	82%
2012	5	29%	12	71%
2013	15	88%	2	12%
2014	8	47%	9	53%
2015	8	47%	9	53%

يبين الجدول السابق تكرار ونسب ممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إذ يظهر من الجدول أن نسب الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح طيلة فترة الدراسة تراوحت بين (18% و88%)، في حين تراوحت نسب الشركات الممارسة لإدارة الأرباح بين (12% و82%)، كما بين الجدول أن نسبة عدم ممارسة إدارة الأرباح كانت أكبر من نسبة الممارسة في جميع سنوات الدراسة باستثناء العام 2013 إذ كانت نسبة الممارسة فيه 88% وهي أكبر من نسبة عدم الممارسة البالغة 12%، والجدول التالي يبين نتيجة اختبار Binomial test للتحقق من معنوية الممارسة من عدمها.

الجدول رقم (15)
نتيجة اختبار Binomial test

المجموعة	التصنيف	عدد المشاهدات	النسبة المئوية %	قيمة sig
الاولى	شركات غير ممارسة	58	57	.0198
الثانية	شركات ممارسة	44	43	

يبين الجدول السابق أن 57% من الشركات (مصارف وتأمين) طيلة فترة الدراسة (2010-2015) لم تمارس إدارة الأرباح في حين 43% من هذه الشركات قامت بالممارسة، وأن قيمة sig بلغت 198. وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوي 5%، وهذا يعني أن المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية

وطيلة فترة الدراسة الممتدة من عام (2010 وحتى 2015) لا تمارس إدارة الأرباح، وبالتالي نقبل الفرض الصفري القائل بأن المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية لا تمارس إدارة الأرباح.

ويبرر الباحث ذلك بأن إدارات المصارف وشركات التأمين مدركة للمخاطر المحتملة لممارسات إدارة الأرباح، وأن ممارستها في بعض السنوات كانت اضطرارية لأغراض الحفاظ على سمعتها وقدرتها على تحقيق الأرباح.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى معنوية 5%.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار Independent- Samples T Test لعينتين مستقلتين، لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق دالة احصائياً بين متوسطات عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) وبالتالي الالتزام بمتطلبات الإدارة السليمة.

ويبين الجدول التالي نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (16)
نتيجة اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
الالتزام بمتطلبات القرار (31/م)	Equal variances assumed	.079	.785	4.444	10	0.001	0.065	0.01462	0.03241	0.09759
	Equal variances not assumed			4.444	9.786	0.001	0.065	0.01462	0.03232	0.09768

بين الجدول رقم (16) مدى معنوية الفروق بين كل من قطاعي المصارف والتأمين حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م)، إذ كانت قيمة sig أصغر من 5% (sig = 0.001)، واحصائياً عندما تكون sig أصغر من 5% فهذا يعني أنه يوجد فروق دالة احصائياً، وعليه فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فورق ذات دلالة احصائية بين متوسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) عند مستوى دلالة معنوية 5%.

وقد بينت الاحصاءات الوصفية في الجدول رقم (8) اتجاه الفروق، وكان لصالح قطاع المصارف الذي كان ملتزما بمتطلبات القرار (31/م) بنسبة 82%، في حين كانت نسبة التزام قطاع التأمين 75%، ويبرر الباحث سبب ذلك بأن للمصارف الخاصة أهمية أكبر من شركات التأمين والإجراءات الرقابية عليها أكثر حزم وصرامة.، بالإضافة إلى كون القائمين على إدارة المصارف يتمتعون بمؤهلات علمية وعملية عالية تفرض عليهم احترام القرارات وتنفيذها والالتزام بها.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي عينتي الدراسة حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية 5%.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بالاعتماد كما الفرضية السابقة على اختبار Independent- Samples T Test لعينتين مستقلتين، لمعرفة إذا كانت هناك فروق دالة احصائياً بين ممارسات إدارة الأرباح لكل من قطاعي المصارف والتأمين.

وبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (17)
نتيجة اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
ممارسة إدارة الأرباح	Equal variances assumed	0.000	0.992	0.657	10	0.526	0.10833	0.16489	-0.25907	0.47574
	Equal variances not assumed			0.657	10	0.526	0.10833	0.16489	-0.25907	0.47574

بين الجدول رقم (17) مدى معنوية الفروق بين كل من قطاعي المصارف والتأمين حول ممارسات إدارة الأرباح، إذ كانت قيمة sig أكبر من 5% (0.526 = sig)، واحصائياً عندما تكون sig أكبر من 5% فهذا يعني أنه لا يوجد فروق دالة احصائياً، وعليه فإننا نقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي عينتي الدراسة حول ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى دلالة معنوية 5%.

- الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
- الفرضية السابعة: لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- الفرضية الثامنة: لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

لاختبار الفرضيات (5-6-7-8)، قام الباحث بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي.

يقوم الانحدار اللوجستي على فرض أساسي وهو أن المتغير التابع (Y) هو متغير ثنائي أي يأخذ القيمة (1) حالة وقوع الحدث باحتمال (P) ، والقيمة (0) حالة عدم وقوع الحدث باحتمال (1-P)، فيما لا يضع قيود على المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تكون متصلة أو غير متصلة أو خليط من الاثنين كما أنه لا يشترط اعتدالية توزيعها، وللتحويل للشكل الخطي يتم استخدام التحويلة $Log\left(\frac{P}{1-P}\right)$التي تسمى بتحويلة اللوجت (Logit transformation)، ويأخذ النموذج اللوجستي الشكل الرياضي التالي في حالة وجود عدد K من المتغيرات المستقلة:(الفرهود، 2014، ص54).

$$Log\left(\frac{P}{1-P}\right) = B0 + B1X1 + B2X2 + \cdots + BkXk$$

حيث أن:

P: هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام أي احتمال النجاح.

$1 - P$: هو احتمال وقع الحدث ليس محل الاهتمام أي احتمال الفشل.

$\left(\frac{P}{1-P}\right)$: تمثل ما يسمى بنسبة الرجحان وهي نسبة احتمال حدوث الحدث إلى عدم حدوث ذلك الحدث.

Log: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الرجحان.

تُقدر معالم نموذج لوجيت باستخدام طريقة الأرجحية العظمى (Maximum Likelihood)، وهي طريقة من طرق التقدير الإحصائية التي تقيس الأرجحية العظمى لاحتمالات المشاهدات لعدد K من المتغيرات المستقلة التي تتم دراستها، وتكون هذه الدالة هي حاصل ضرب هذه الاحتمالات.(الفرهود، 2014، ص54).

بعد توضيح مفهوم الانحدار اللوجستي، قام الباحث باختبار الفرضية الثالثة كما يلي:

بدايةً قام الباحث بالتحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي من خلال عدة مقاييس مهمة منها احصائيةR2، اختبار كفاءة التصنيف، اختبار هوزمر ليمشو لجودة المطابقة، واختبار $\chi 2$.

إحصاءات R2:

يبين الجدول التالي نتائج احصائيةR2:

الجدول رقم (18)
تفسير المتغيرات الداخلة في النموذج

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	125.527[a]	0.128	0.171

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

بين الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة والمعترضة عند الخطوة رقم 4 قد فسرت تقريباً 17% باستخدام إحصائيةNagelkerke R Square و12.8% باستخدام احصائيةCox & Snell R Squareمن التغيرات في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)، وهذا يعني أنه مازال هناك نسبة من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة.

اختبار كفاءة تصنيف النموذج:

تقوم فكرة هذا الاختبار على التحقق من مدى كفاءة تصنيف النموذج من خلال المقارنة بين كل من كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال أي من المتغيرات المستقلة أو المعترضة مع كفاءة تصنيف النموذج بعد إدخالها للتعرف فيما إذا أدت المتغيرات المستقلة والمعترضة إلى تحسين نسبة كفاءة تصنيف النموذج.

ويبين الجدولين التاليين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (19)
كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال المتغيرات المستقلة والمعترضة

Classification Table[a,b]

			Predicted		
			ممارسة إدارة الأرباح		Percentage Correct
		Observed	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	
Step 0	ممارسة إدارة الأرباح	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	58	0	100
		يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	44	0	.0
	Overall Percentage				56.9

a. Constant is included in the model./ b. The cut value is .500

جدول رقم (20)
كفاءة تصنيف النموذج بعد إدخال المتغيرات المستقلة والمعترضة

Classification Table[a]

			Predicted		
			ممارسة إدارة الأرباح		ممارسة إدارة الأرباح
		Observed	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	
Step 1	ممارسة إدارة الأرباح	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	36	22	62.1
		يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	17	27	61.4
	Overall Percentage				61.8

a. The cut value is .500

بين الجدولان السابقان أن نسبة كفاءة تصنيف النموذج قبل إدخال المتغيرات المستقلة والمعترضة بلغت 56.9%، بينما بلغت هذه النسبة بعد إدخال المتغيرات المستقلة والمعترضة 61.8%، بالتالي يمكن القول إن المتغيرات المستقلة والمعترضة أسهمت في تحسين كفاءة تصنيف النموذج.

اختبار هوزمروليمشو لجودة مطابقة النموذج:

يستخدم هذا الاختبار لاختبار جودة مطابقة النموذج وبأن النموذج الذي يتم توفيقه ملائم للبيانات، وذلك من خلال افتراض أن النموذج يعتبر ملائم إذا كانت قيمة (Sig > 5%).

جدول رقم (21)
نتائج اختبار هوزمر وليمشو

Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	3.837	7	.798

بين الجدول السابق أن قيمة Sig= .798 وهي أكبر من 5% بالتالي يمكن القول إن النموذج الذي تم توفيقه يعد ملائما للبيانات.

اختبار 2χ:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد فيما إذا كانت المتغيرات المستقلة مع المعترضة تؤثر بشكل معنوي في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) من خلال مقارنة قيمة Sig لإحصائية 2 χ فإذا كانت أصغر من 5% فإنه يمكن القول إن هناك تأثيرا معنويا لكافة المتغيرات المستقلة والمعترضة على المتغير التابع.

ويبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (22)
اختبار معنوية النموذج بالاعتماد على المتغيرات المستقلة والمعترضة

Omnibus Tests of Model Coefficients

	Chi-square	df	Sig.
Model	13.947	4	.007

بين الجدول السابق أن قيمة Sig= .007 وهي أصغر من 5%،بالتالي يمكن القول إنه يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة والمعترضة مجتمعة على المتغير التابع.

بعد التحقق من مدى ملائمة النموذج للدراسة قام الباحث باستعراض الجدول التالي الذي يبين عدد الدورات التكرارية

لمشتقات دالة الإمكان الأعظم (المستخدمة في نموذج الانحدار اللوجستي)، للحصول على أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم الذي يعبر عن التقدير الأمثل لمعالم النموذج لمشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم.

الجدول رقم (23)
الدورات التكرارية لمشتقات دالة الإمكان الأعظم

Iteration History[a,b,c,d]

Coefficients					-2 Log likelihood	Iteration	
X1	X2	X3	X4	Constant			
1.653	-1.350	-.128	1.156	-.884	125.706	1	Step 1
2.056	-1.530	-.140	1.283	-1.132	125.528	2	
2.077	-1.536	-.140	1.287	-1.146	125.527	3	
2.077	-1.536	-.140	1.287	-1.146	125.527	4	

a. Method: Enter

b. Constant is included in the model.

c. Initial -2 Log Likelihood: 139.474

d. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

بين الجدول السابق أن أنه قد تم التوصل في الدورة الرابعة إلى مشتق سالب ضعف دالة الإمكان الأعظم عند أقل قيمة لـ -2 Log likelihood حيث بلغت (125.527)، وقد تم التوقف عند الدورة رقم (4) لأن الفرق بينها وبين الدورة السابقة أصبح قليلا جداً، ويمكن القول إن سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم هي في نهايتها الصغرى عند هذه الدورة.

بعد ذلك قام الباحث بفحص الدلالة الاحصائية لكل متغير مستقل ومعترض، وذلك للتعرف على أي من هذه المتغيرات هو أفضل في التنبؤ بالمتغير التابع.

وعادةً ما يتم استخدام احصائيةوالد (Wald Statistics) لاختبار الدلالة الاحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي، فإذا كانت احصائية والد غير دالة احصائياً (Sig < 5%) فإن ذلك يعني أن قيمة معامل الانحدار لذلك المتغير (المستقل أو المعترض) ليس له تأثير معنوي في التنبؤ بقيمة المتغير التابع، مما يعني إمكانية حذفه من النموذج لأنه ليس له أي دلالة احصائية.(الفرهود، 2014، ص54).

ويلخص الجدول التالي معالم النموذج الأمثل التي تم الحصول عليها في الدورة الرابعة من الجدول رقم (21) وفق طريقة Enter.

الجدول رقم (24)
نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

Variables in the Equation

اسم المتغيرات	رمز المتغيرات	B	S.E.	Wald	df	Sig.
الالتزام بقواعد حوكمة الشركات	X1	2.077	3.478	.357	1	.550
حجم الشركة	X2	1.287	.447	8.286	1	.004
درجة الرفع المالي	X3	-.140	.439	.102	1	.749
كفاءة الإدارة	X4	-1.536	.687	5.000	1	.025
Constant		-1.146	2.914	.155	1	.694

a. Variable(s) entered on step 1: X1, X2, X3, X4.

بين الجدول السابق معالم النموذج المقدرة (B) (الثابت Constant والمتغيرات المستقلة والمعترضة) مقدرة بوحدات اللوجيتLog-odds، والخطأ المعياري (SE)، وإحصائية (Wald)، ودرجات الحرية (df)، ومستوى الدلالة المعنوية (Sig)، وحدود الثقة Exp(B)، ومن الجدول السابق يمكن صياغة معادلة النموذج اللوجستي لكافة متغيرات الدارسة المستقلة والمعترضة على الشكل التالي:

$$Logit= Log(Y) = Log\left(\frac{P}{1-P}\right)= -1.146+ 2.077\ X1 + 1.287\ X2 -.140\ X3-1.536\ X4$$

حيث أن:

X1: يشير إلى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عبر الالتزام بالقرار رقم (31/م).

X2: يشير إلى حجم الشركة

X3: يشير إلى درجة الرفع المالي

X4: يشير إلى كفاءة الإدارة

تفسير النتائج:

بالعودة للجدول رقم (24) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للمتغير المستقل (الالتزام بقواعد حوكمة الشركات): كان له أثر طردي من حيث التأثير في ممارسة إدارة الأرباح حيث بلغت قيمة المعامل 2.077 بخطأ معياري 3.478أي أن ارتفاع المتغير المستقل X1 بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاريتم معامل الترجيح للمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (Y) بمقدار (2.077) مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات. كما بلغت احصائية والد357. بمستوى دلالة معنوية 550. وهي أكبر من 5% بالتالي فإن هذا الأثر غير معنوي.

ويعني ذلك أن التزام الشركات موضوع الدراسة بقواعد حوكمة الشركات لا يحد من ممارستها لإدارة الأرباح. مما يدل على أن إدارات كلا القطاعين (المصارف والتأمين) يتسترون وراء التزامهم بالقواعد الواردة في القرار رقم (31/م)لممارسة إدارة الأرباح. ويعزي الباحث ذلك إلى عدم تضمن القرار أي توصية أو مقترح أو إجراء يهدف إلى الكشف عن ممارسات الشركات لإدارة الأرباح. كما تشير عدم المعنوية إلى أن المتغير المستقل لا لا يعد سببا رئيسيا نحو ممارسة الشركات لإدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع كل من Osma.2005 و Shah,2009 و Yulia and other,2017 ودراسة الفضل وآخرون، 2015 ودراسة فداوي،2014، وتختلف عن دراسة العابدي، 2016 ودراسة الزين، 2015، ودراسة أبو عجيلة وحمدان، 2009، ودراسة Agarwal,2008 .

ويعزي الباحث سبب الاختلاف مع بعض الدراسات السابقة إلى اختلاف بيئة الدراسة والفترة الزمنية وطريقة القياس المستخدمة.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية الخامسة هي قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد أثر للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- بالنسبة للمتغيرات المعترضة:

أ. المتغير المعترض (حجم الشركة): كان له أثر طردي من حيث التأثير في ممارسة إدارة الأرباح. إذ بلغت قيمة المعامل 1.287بخطأ معياري 447.أي أن ارتفاع المتغير X2 (حجم الشركة) بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاريتم معامل الترجيح للمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباحبمقدار (1.287) مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات. كما بلغت احصائية والد8.286بمستوى دلالة معنوية 004.، بالتالي فإن هذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%.

أي أن الشركات عندما تميل لامتلاك أصول أكثر فإنها تزيد من ممارستهالإدارة الأرباح. ويعزي الباحث ذلك إلى أن الشركات عندما تزيد من حجمها عادةً ما يكون ذلك بهدف جذب المستثمرين لها. وبالتالي زيادة قدرتها المالية وحصتها في السوق. وهذا الأمر يدفع بإداراتها نحو زيادة ممارسة إدارة الأرباح لإقناع المستثمرين بقدرتها على تحقيق مكاسب وأرباح وإن كانت وهمية أو مخادعة. وأيضاً كفاءتها في إدارة اعمالها. ومعنوية الأثر يشير إلى وجود علاقة قوية بين كل من متغير حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Yulia and other، 2017.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية السادسة هي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل أي أنه يوجد أثر لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.

ب. المتغير المعترض (درجة الرفع المالي): كان له أثر عكسي من حيث التأثير في ممارسة إدارة الأرباح. إذ بلغت قيمة المعامل 140.- بخطأ معياري0.439 أي أن ارتفاع المتغير X2 (درجة الرفع المالي) بمقدار وحدة واحدة سيخفض اللوجيت أو لوغاريتم معامل الترجيح للمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح بمقدار (140.) مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات. كما بلغت احصائية والد 102. بمستوى دلالة معنوية 749. بالتالي فإن هذا الأثر غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

وتعبر درجة الرفع المالي عن مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي وبالتالي نسبة مديونيتها للغير. بالتالي يمكن تفسير النتيجة التي توصل لها الباحث بأن الشركات عندما تميل للاقتراض من الجهات الخارجية فإنها تحاول أن تخفض من ممارساتها لإدارة الأرباح لكي لا يتم اكتشافها. خاصةً وأن الجهات التي تقوم بإقراض الشركات تهتم بالدرجة الاولى بالبيانات المقدمة من قبل الشركات وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسةYulia and other،2017 . إلا أن هذا الأثر غير معنوي وبالتالي فهو تأثير ضعيف نوعاً ما على ممارسة إدارة الأرباح.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية السابعة هي قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد أثر لدرجة الرفع المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ت. بالنسبة للمتغير كفاءة الإدارة: كان له أثر عكسي من حيث التأثير في ممارسة إدارة الأرباح إذ بلغت قيمة المعامل -

1.536بخطأ معياري 0.687 أي أن ارتفاع المتغير EFF بمقدار وحدة واحدة سيزيد اللوجيت أو لوغاريتم معامل الترجيح للمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح بمقدار(1.536) مرة في لوغاريتم الأفضلية للمتغير التابع مع ثبات تأثير باقي المتغيرات. كما بلغت احصائية والد 5 بمستوى دلالة معنوية025. بالتالي فإن هذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%.

ويعني ذلك أنه كلما حققت الشركات أرباح انخفضت الرغبة لديها بممارسة إدارة الأرباح. ويعزي الباحث سبب ذلك إلى أن تحقيق الشركات للأرباح هو مؤشر يدل على كفاءة الإدارة ونجاحها في إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل. ومعنوي الأثر يشير إلى وجود علاقة قوية بين كل من متغير كفاءة الإدارة وممارسة إدارة الأرباح.

وعليه فإن نتيجة اختبار الفرضية الثامنة هي قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد أثر لكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

بعد هذا التحليل قام الباحث بحذف المتغيرات ذات التأثير غير المعنوي. والإبقاء على المتغيرات ذات التأثير المعنوي لتصبح معادلة الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$Logit = Log(Y) = Log\left(\frac{P}{1-P}\right) = -1.146 + 1.287\ X2 - 1.536\ X4$$

النتائج والتوصيات

النتائج

بينت الدراسة النتائج التالية:

1. التزام الشركات موضوع الدراسة بمتطلبات القرار رقم (31/م). وبالتالي التزامهم بمتطلبات حوكمة الشركات. إذ بينت الدراسة أن نسب التزام قطاع المصارف والتأمين بلغت 82%،75% على التوالي.
2. ممارسة كلٍ من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسب بلغت 47%، 36% على التوالي.
3. وجود فروق معنوية دالة إحصائياً بين متوسطي عينتي الدراسة حول الالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م)، وهي لصالح المصارف الخاصة.
4. عدم وجود فروق معنوية دالة إحصائياً بين متوسطي عينتي الدراسة حول ممارسة إدارة الأرباح.
5. لا يوجد أثر معنوي للالتزام بمتطلبات القرار رقم (31/م) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
6. يوجد أثر معنوي لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسات إدارة الأرباح.
7. لا يوجد أثر معنوي لدرجة الرفع المالي وكفاءة الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بـ:

1. إقامة ندوات دورية حول موضوع أهمية حوكمة الشركات والنتائج الإيجابية لممارسات الإدارة السليمة. الهدف منها رفع نسبة التزام الشركات الخاضعة لهيئة الأوراق والأسواق المالية والمدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات القرار رقم (31/م).
2. إقامة ندوات دورية توعوية حول موضوع المخاطر المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح. بهدف توعية الإدارة والمسؤولين بحجم هذه المخاطر وآثارها السلبية على الشركات الممارسة مستقبلاً على وجه الخصوص وباقي الأطراف المتعاملة مع هذه الشركات على وجه العموم.
3. إجراء دراسات بهدف تعديل القرار رقم (31/م) عبر إضافة فقرات تؤكد على القائمين بأعمال الحوكمة أهمية القيام بإجراءات رقابية تهدف إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.
4. فرض إجراءات رقابية أكثر صرامة على الشركات كبيرة الحجم لأنها تعد أكثر ممارسة لإدارة الأرباح من الشركات الأخرى الأصغر حجماً. وهذا ما أكدته هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع حجم الشركات وإدارة الأرباح.
5. فرض عقوبات صارمة على كل شركة تثبت ممارستها لإدارة الأرباح.
6. تفعيل دور نقابة المهن المالية والمحاسبية السورية من خلال دعم المراجعين الداخليين وحمايتهم من الضغوط التي قد تمارس عليهم من قبل الإدارة التنفيذية.
7. إجراء دراسات مماثلة في المستقبل بعد أن يتم تطبيق التوصيات السابقة لمعرفة فيما إذا كان هناك تغيير لدور الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في السوق السورية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. المرياني،مجيد والساعدي، علاء الشاوي الهام. (2015).إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2: 11-31.

2. أحمد،سامح محمد رضا. (2008). اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية،معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص115.

3. العابدي دلال (2016)، "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة شركة ألیانس للتأمینات الجزائرية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، الجزائر، جامعة محمد خيضر.

4. الفضل مؤيد محمد علي، حمد مجيد عبد زيد (2015)، (حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح- دراسة اختبارية لحالة العراق)، من منشورات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17 العدد 3.

5. زين، عيسى. (2015). أثر تطبيق حوكمة الشركات على ممارسات المحاسبة الإبداعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

6. فداوي، أمينة. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، الجزائر.

7. أبو عجيلة، عماد محمد عمي وحمدان، علام محمد موسى. (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن،ا لملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.

8. شاهين، علي عبد الله أحمد. (2011). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، مجلة الجامعة الخليجية، 3(4): 1-25.

9. فداوي، أمينة. (2010). قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر،مجلة التنظيم والعمل، (4): 1-16.

10. إبراهيم، صالح رضا. (2010). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية،مجلة التجارة والتمويل، (2).

11. جيهان، عبد الحميد. (2012). تقييم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية مقارنة،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.

12. الجعيدي، عمر عيد مسلم. (2007).مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات دراسة تطبيقية لنموذج (Asia Securities Lyonnais Credit) على الشركات المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان.

13. البشير، محمد. (2003). التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، المؤتمر العلمي المهنيالخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمان.

14. الفرهود، سهيلة حمود. (2014). استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق المالية، Journal of Al Azhar University-Gaza، 16: 47-68.

15. الفضل، مؤيد وحمد، مجيد. (2015). حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح دراسة اختبارية لحالة العراق،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(3): 192-221.

16. مركز المشروعات الدولية الخاصة،دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاسواق الصاعدة، www.cipearabia.org .

17. الهنيني، إيمانأحمد (2005). تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني (أطروحة دكتوراه غير منشورة)،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

18. الجمهورية العربية السورية. (2008). القرار رقم (31)/م، نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات- قواعد حوكمة الشركات المساهمة، من منشورات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. *Zahroh، N.، Hamidah، (2017).، "The Role of Corporate Governance in Firm Performance"SHS Web of Conferences، 34 .13003: 1-6.*
2. *Yulia، S and Other. (2017). "Corporate Governance Quality، Firm Size and Earnings Management: Empirical study in Indonesia Stock Exchange'، Investment Management and Financial Innovations، 14 (4): 105-120.*
3. *Shah، S.Z.، Safdar، A.B.، Arshad، H.، (2009).،"Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani List Compantes"، European Journal of Scientific Research ،Vol . 26 ،No . 2 ،pp . 624 – 638.*
4. *Agarwal، V.، Relation between creative accounting and corporate governance، published MA thesis، economics faculty، University of Nottingham، University Park، United kingdom.*
5. *Jaiswall،M.، (2006)Inventory valuation: creative accounting necessitatingimproved corporate governance، working paper available from:http://crisil.com/youngthoughtleader/winers/06-JaiswallIIM-Bang.PDF: 22/04/2012،.*
6. *Osma، B.G.، Belen، G.D.، (2005).،"Corporate Governance and Earning Management in Spain"، 28th Congress Annual European Accounting Association، Goteborg: 18-5.*
7. *Amart، O. &Gowthorpe، C. (2005). Creative Accounting: Some ethical issues of macro and micro*

manipulation، Working Paper Series Available From www.ssrn.com.

8. *Beneis، k. w. & Hand Brozovsky، j. A. (2002، Jan). Ethical of management earnings working paper. virgina polytechnic Institute and state University، pp. E1،E4.*
9. *Cattrysse، Jan. (2005). Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor ، www.ssrn.com.*
10. *Clikman Paul، M. (2003). where Auditiors fear to tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating companies on in perils of Earnings Management and in Searching for signs of its Use. High Beam Research، pp.69-78.*
11. *Dechow، P.M. Hutton، A.P. Kim، H.J. & Sloan، R.G. (2011، April). Detecting Earnings Management: A New Approach، Working Paper، PP 1-54.*
12. *Miller، J. (2009). The Development of the Miller Ratio: A Tool to Detect for the Possibility of Earning Management. Journal of Business and Economics Research، 7(1) :79 -90.*
13. *Mulford، C.&Comiskey، E. (2005). Creative Cash Flow Reporting: Uncovering Sustainable Financial Performance، John Wiley & Sons، INC، Hoboken، New Jersey، p288.*
14. *Organization for Economic Co-Operation and Development، (2004). OECD Principles of Corporate Governance، www.oced.org.*
15. *Sun، L. &Rath، S. (2008). Fundamental Determinants Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism : An Integration of Earnings Management Perspectives. International Review of Business Reseach، 4(4) : 406 – 420.*
16. *Watts، R. & Zimmerman، J. L. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. The Accounting Review ، 53: 112 – 134.*